النزاع الدولي على أوكرانيا بين الرؤى الاستراتيجية والقوانين الدولية

م. جاسم محمد عزالدين
Legal_men@yahoo.com
قسم القانون /كلية اليرموك الجامعة
أ. د. حازم حمد موسى الجنابي
hazim@uomosul.edu.iq
كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

The International Dispute over Ukraine between Strategic Visions and International Laws

M. Jasim Mohammed Izalden
Law Department/ Al- Yarmouk University college
Prof. Dr. Hazim Hamad Mousa Aljanabi
College of Political Science University of Mosul

الملخص

يركز البحث على النزاع الدولي على أوكرانيا وما تضمن من رؤى استراتيجية وقانونية حوله، ويبين أسباب ومألات الحرب الروسية – الأوكرانية، والتي تُفسر برؤيتين الأولى استراتيجية والثانية قانونية، وحمل الموضوع أهميتين الأولى :علمية: جاءت من الاهتمام العالمي بالحرب الروسية –الأوكرانية والتي نشغل فيها المفكرين والباحثين للتضاربات الاستراتيجية والقانونية، والثانية عملية: هي إن العالم يشهد تغيير جيوسياسي وجيواستراتيجي عالمي بفعل تصادم الاستراتيجيات الدولية الكبرى، وأثبات أن القوانين الدولية لا تطبق على الدول الكبرى، والإشكالية إن الباحثين والمفكرين انقسموا إلى فريقين: الأول: يرجع الأسباب النزاعية الدولية إلى روسيا ويحملها المسؤولية الدولية عن انتهاكها للقوانين الدولية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، والثاني يرجعها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ويحملها المسؤولية الدولية، والاثنان لا يخضعان إلى القوانين الدولية في نزاعاتهم، بل لاستراتيجياتهما والسوابق كثيرة التي تثبت ذلك، و"إن النزاع الدولي على أوكرانيا يظْهر انتهاك لسيادة أوكرانيا من قبل روسيا، وانتهاك لسيادة أوكرانيا أمريكياً عن طريق التدخل في تشكيل حكومتها وتحريك مكوناتها الديمغرافية وتقديم الدعم اللوجستي لها ضد روسيا فالاستراتيجية الروسية تمنع الاقتراب الجيوبوليتكي من طوقها بالتدخل المباشر، والاستراتيجية الأمريكية توظف المتغير الديمغرافي لاختراق الطوق الجيوبوليتيكي بالتدخل غير المباشر"، ويهدف البحث إلى بيان الطبيعتين الاستراتيجية والقانونية للنزاع الدولي الروسي – الأمريكي-الأوروبي على أوكرانيا، وآثاره على الأمن والسلم الدوليين، والعملية البحثية انقسمت إلى محاورين، بالإضافة إلى المقدمة التي تعرض نبذة عن النزاع ومسلمات البحث الأساسية، والخاتمة وما حملت من نتائج، وعلى النحو الاتي: المحور الأول: الرؤى الاستراتيجية للنزاع الدولي على أوكرانيا، والمحور الثاني: دور القوانين الدولية في النزاع الدولي على أوكرانيا، والتي أفضت إلى أن الدول الكبرى تقيدها استراتيجيتها ولا يقيدها القانون الدولي.

الكلمات المفتاحية: النزاع الدولي، أوكرانيا، الرؤى الاستراتيجية، القوانين الدولية، السيادة، الحرب.

Abstract

The research focuses on the international conflict on Ukraine and its strategic and legal visions about it. It shows the causes and consequences of the Russian-Ukrainian war, which are explained by two visions, the first being strategic and the second legal. The second is practical: the world is witnessing a global geopolitical and geostrategic change due to the collision of major international strategies, and proving that international laws do not apply to major countries. The problem is that researchers and thinkers are divided into two groups: The first: He attributes the international conflict causes to Russia and holds it international responsibility for its violation of international laws to achieve its strategic interests, and the second attributes it to the United States of America and holds it international responsibility. The international agreement on Ukraine shows a violation of Ukraine's sovereignty by Russia, and a violation of Ukraine's sovereignty by the US Refuse to form its government, move its demographic components, and provide logistical support to it against Russia. The Russian strategy prevents the geopolitical approach to its encirclement by direct intervention, and the American strategy employs the demographic variable to penetrate the geopolitical cordon by indirect intervention. The research aims to demonstrate the strategic and legal natures of the international conflict. The Russian-American-European crisis on Ukraine, and its effects on international peace and security, and the research process was

divided into two interlocutors, in addition to the introduction that presents an overview of the conflict and the basic axioms of the research, and the conclusion and its results, as follows: The first axis: strategic visions of the international conflict over Ukraine, and the second axis: the role of international laws in the international conflict over Ukraine, which led to the major powers being constrained by their strategy and not constrained by international law.

Keywords: International Conflict, Ukraine, Strategic Visions, International Laws, Sovereignty, War.

المقدمة

هناك تقاطع بين الاستراتيجيات والقوانين الدولية، فالدول تريد التوسع في استراتيجياتها، والقوانين تقيدها فتبحث عن مبرر لحروبها لا سيما تلك التي تملك حق لفيتو التي يتعطل القانون الدولي تجاها، فشكلت الأعمال العدائية بين القوات المسلحة الروسية والقوات المسلحة الأوكرانية نزاعاً مسلحاً دولياً يحكمه قانون المعاهدات الإنسانية الدولية (اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ (البروتوكول الأول)، واتفاقيات لاهاي لعام ١٩٠٧ التي تنظم الوسائل وأساليب الحرب)، وكذلك قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي، والواقع القانوني للتواجد العسكري الروسي في أوكرانيا هي قوة احتلال وفقاً لمفهوم القانون الدولي.

أولاً: الأهمية: حمل الموضوع أهميتين الأولى: علمية: جاءت من الاهتمام العالمي بالحرب الروسية –الأوكرانية والتي نشغل فيها المفكرين والباحثين من رؤيتين الأولى استراتيجية تفسر النزاع ضمن مفهوم السيطرة على اوراسيا، فالاستراتيجية الروسية اعتمدت الحرب وسيلة لحماية طوقها الجيبوليتكي، والاستراتيجية الأمريكية اعتمدت فرض العقوبات الاقتصادية والاحتجاج بانتهاك الروس القوانين الدولية، باجتياح أوكرانيا، والثانية العملية: هي إن العالم يشهد تغيير جيوسياسي وجيواستراتيجي عالمي بفعل تصادم الاستراتيجيات الدولية الكبرى، وأثبات أن القوانين الدولية لا تطبق على الدول الكبرى.

ثانياً: الإشكالية: تكمن الإشكالية البحثية في إن الباحثين والمفكرين انقسموا إلى فريقين: الأول: يرجع الأسباب النزاعية الدولية إلى روسيا ولا بد من تحميلها المسؤولية الدولية عن انتهاكها للقوانين الدولية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، والثاني: يرجعها إلى الولايات المتحدة الأمريكية فهي من تسبب في النزاع عن طريقها التدخل في نظام الحكم الأوكراني ٢٠١٤ ومن ثم محاولة ضمها للناتو، والقوتين لا يخضعان إلى القوانين الدولية في نزاعاتهم، بل لاستراتيجياتهما والسوابق كثيرة التي تثبت ذلك، وتلك إشكالية حقيقية، لينبثق منها سؤال رئيس هو: هل تدار العلاقات بين الدول استناداً إلى منطق الاستراتيجية أم إلى قواعد القانون؟

ثالثاً: الفرضية: بنيت الدراسة على الافتراض الاتي: "إن النزاع الدولي على أوكرانيا يظُهر انتهاك لسيادة أوكرانيا من قبل روسيا، وانتهاك لسيادة أوكرانيا أمريكياً عن طريق التدخل في تشكيل حكومتها وتحريك مكوناتها الديمغرافية وتقديم الدعم اللوجستي لها ضد روسيا فالاستراتيجية الروسية تمنع الاقتراب الجيوبوليتكي من طوقها بالتدخل المباشر، والاستراتيجية الأمريكية توظف المتغير الديمغرافي لاختراق الطوق الجيوبوليتيكي بالتدخل غير المباشر".

رابعاً: الأهداف: يهدف البحث إلى بيان الواقع لطبيعتي الاستراتيجية والقانونية للنزاع الدولي الروسي – الأمريكي-الأوروبي على أوكرانيا، وآثاره على الأمن والسلم الدوليين، فالنزاع على أوكرانيا اتسع نطاقه وتعددت أطرافه واتسعت أثاره وتعقد حله بعد أن تطور النزاع الروسي –الأمريكي إلى حرب روسية على أوكرانيا في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢، بعد الخطاب الذي أعلن فيه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الحرب بهدف "تجريد أوكرانيا من السلاح وإزالة أثر النازية منها".

خامساً: المنهجية: أعتمد المنهجان التحليلي لتحليل النزاع على أوكرانيا استراتيجياً، والقانوني لمعرفة دور القوانين الدولية في حماية السيادة الأوكرانية وضمان امن المدنيين الأوكرانيين .

سادساً: الهيكلية: العملية البحثية انقسمت إلى محورين، بالإضافة إلى المقدمة التي تعرض نبذة عن النزاع ومسلمات البحث الأساسية، والخاتمة وما حملت من نتائج، وعلى النحو الاتي: المحور الأول: الرؤى الاستراتيجية للنزاع الدولي على أوكرانيا، والمحور الثاني: دور القوانين الدولية في النزاع الدولي على أوكرانيا، والتي أفضت إلى أن الدول الكبرى تقيدها استراتيجيتها ولا يقيدها القانون الدولي، وسنعرضها على النحو الاتي:

المحور الأول

الرؤى الاستراتيجية للنزاع الدولي على أوكرانيا

تعددت الروى الاستراتيجية حول الحرب الروسية-الأوكرانية ٢٠٢٢، سياسيّاً واقتصاديّاً وبصور استراتيجية متنوعة بتنوع النظريات وتعدد الأطراف المعنية بالصراع وتعقد المشهد الدولي بتضارب الروى الاستراتيجية مع القوانين والأعراف الدولية، وتحاول أن تحدد تأثيرها في بنية النظام الدولي بعد أن تعدد أنماط التفاعلات الدولية وتغيرات التوازنات وازدادت احتمالات المستقبلية.

وتعود أصول القضية الأوكرانية إلى عام ١٩٩١ مع تفكُّك الاتحاد السوفيتي، وحصول أوكرانيا على استقلالها في ذات العام، وبدأت الإشكالية في العام ١٩٩٤، إذ جرى توقيع "مذكرة بودابست" التي تعهَّدت بموجبها روسيا الاتحادية باحترام حدود أوكرانيا في مقابل تخلّي كييف عن ترسانتها النووية الموروثة عن الاتحاد السوفيتي لصالح روسيا، لكن سرعان ما فرضت الحسابات الجيوبوليتيكية نفسها على شرق أوروبا، مع اتجاه حلف الناتو للتمدد شرقاً، فانضمَّت جمهوريات التشيك والمجر وبولندا للحلف عام ١٩٩٩، وبين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، انضمت ٩ دول من شرق أوروبا بعضها من الجمهوريات السوفيتية السابقة (بلغاريا، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ألبانيا، كرواتيا)، ثم لحقت بها بعد ذلك كل من الجبل الأسود ومقدونيا الشمالية، وأصبح إجمالي عدد الدول التي انضمت للحلف بين ١٩٩٩ -٢٠٢٠ نحو ١٤ دولة، وهذا يعد تهديد للقوى الصاعدة غير الراضية بمكانتها الدولية (روسيا والصين)، ولم يعد متبقياً من الدول العازلة بين روسيا والناتو سوى بيلاروسيا وأوكرانيا، ويدرك الروس أن انضمام هاتين الدولتين إلى الناتو يعني حصرها جيوبولتيكياً، فتصاعدت مخاوفهم مع مخرجات قمة الناتو التي عُقدت في العاصمة الرومانية، بوخارست، عام ٢٠٠٨، عندما رحَّب الحلف بتطلع أوكرانيا وجورجيا لنيْل عضوية الناتو، الذي يعد بالمدركات الروسية إعلان للحرب، فبدأت روسيا سلسلة من المواجهات العسكرية لمنع هاتين الجمهوريتين من الانضمام للحلف، وكانت البداية بالحرب الروسية-الجورجية عام ٢٠٠٨، وقيام روسيا

بضم إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ثم الحرب الروسية-الأوكرانية عام ٢٠١٤، وبعد ذلك أعلنت روسيا ضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية[١].

ورداً على ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم، تسارعت معدلات التعاون العسكري والأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوكرانيا، وتُشير بعض التقديرات إلى حصول أوكرانيا من ٢٠١٤ - ٢٠٢١ على نحو(٥,٦) مليارات دولار عبر "مبادرة المساعدة الأمنية الأوكرانية" كما أقرَّ حلف الناتو حزمة من المساعدات الشاملة لتعزيز الاستراتيجية الدفاعية والأمنية في أوكرانيا[٢]، يتواكب مع سعي فلاديمير بوتين إلى فرض هيمنته الكاملة على كل مقدرات الدولة السوفيتية واتجه للحفاظ على ما أسماه حدود "الاتحاد الروسي"، ولو بالقوة إذا لزم الأمر، بعد أن عدّ "الثورات الملونة" في جورجيا، أوكرانيا، قرغيزستان، "مؤامرة أميركية" للنفاذ إلى مناطق النفوذ الروسي، وتعامل معها بوصفها تهديد حقيقي من الناحية الاستراتيجية.

وفي إطار المنطلقات التأسيسية للمنظور الواقعي في العلاقات الدولية[٣]، يتفق الباحثان مع ما انتهى إليه ستيفن والت من أن ما يحدث في أوكرانيا يدعم ويؤكد القدرة التفسيرية للمنظور الواقعي في العلاقات الدولية، ويجيب على سؤال الدراسة: هل تدار العلاقات بين الدول استناداً إلى منطق الاستراتيجية أم إلى قواعد القانون؟

إن العلاقات الدولية تدار بين الدول استناداً إلى الاستراتيجيات لا القوانين وهذا ما سجلته الاستراتيجيات الدولية الكبرى من انتهاكات وتجاوزات على القوانين والمواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية والعمل على تكيف القوانين لتحقيق مصالحها وزيادة وزنها الدولي، إذ يتفق الواقعيون على أن العالم لا توجد فيه هيئة أو مؤسسة يمكنها حماية الدول من بعضها البعض[٤]، وتوضح الحرب في أوكرانيا فكرة "المعضلة الأمنية"، التي تنشأ بسبب" أن الخطوات التي تتخذها دولة ما لزيادة وتعزيز أمنها غالباً ما تجعل الآخرين أقل أماناً"، وإن رؤية الأحداث في أوكرانيا من منظور الواقعية تأييد أفعال روسيا في أوكرانيا، وهو ما يعني الاعتراف موضوعياً بما يقع في أوكرانيا باعتباره سلوكاً متكرراً في الشؤون الدولية، وإن الليبرالية عجزت، كأحد منظورات العلاقات الدولية، عن تقديم تفسيرات لما يحدث في أوكرانيا؛ فأثبت القانون الدولي والمؤسسات الدولية أنها تشكِّل حاجزاً ضعيفاً وعاجزاً أمام ممارسات وطموحات القوى العظمى، فأصوات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أدانت الغزو (١٤١ مقابل ٥ مع امتناع ٣٥ عن التصويت) لم يكن لها تأثير كبير على مسار الصراع، وتأكدت مقولات الواقعية القائمة على القوة كأساس للعلاقات الدولية، لهذا الواقعيون يقلِّلون من أهمية دور المعايير والقواعد القانونية بوصفها قيود قوية على سلوك القوى العظمى[٥]، لكن وجودها لعب دوراً مهماً في تفسير الاستجابة العالمية للغزو الروسي لأوكرانيا، وكانت ركيزة استندت إليها الدول والشركات والأفراد في معظم أنحاء العالم في إصدار الأحكام وفرض العقوبات ضد روسيا، معتبرين سلوكها خرقاً واضحاً وانتهاكاً للقوانين الدولية، وتهديداً للأمن والسلم الدوليين[٦]، ووجدت الولايات المتحدة الأمريكية مبرر لإعادة انتشارها عالمياً وأجراء المناورات والاستعراضات العسكرية، وفي سياق الاستعدادات لتأمين مناطق أوروبا و البلقان والبحر الأسود والشرق الأوسط[٧]، شاركت واشنطن مع اليونان وعدد من أعضاء "الناتو" في تدريبات كريت، في يناير/كانون الثاني ٢٠٢١[٨]، وتدريبات "شرق تراقيا"، في ٢٢ فبراير/شباط ٢٠٢١، وتدريبات "بحر إيجه"، في ١٣ مارس/آذار ٢٠٢١، وتدريبات "إينيكوس"، في أبريل/نيسان ٢٠٢١[٩].

كما أجرت تدريبات مع تركيا في البحر الأسود، في ١٠ فبراير/شباط ٢٠٢١، وفي شرق المتوسط، في ١٧ مارس/آذار ٢٠٢١ [١٠]، وإعادة الانتشار في المحيطين الهادي والهندي، وانضمام المدمرة الأميركية "يو إس إس رافائيل بيرالتا (USS Rafael Peralta) " إلى حاملة الطائرات "يو إس إس رونالد ريغان (USS Ronald Reagan) " وسفينة القيادة بالأسطول السابع الأميركي "يو إس إس بلو ريدج (USS Blue Ridge) " في ميناء "يوكوسوكا" الياباني مؤشراً على أن الولايات المتحدة الأمريكية تولي اهتماماً كبيراً لمنطقة التقاء المحيطين الهادئ والهندي؛ إذ تواجه الولايات المتحدة الأمريكية الصين في صراع نفوذ على المنطقة، وتتجه أوروبا لزيادة وجودها في منطقة المحيط الهادئ كذلك عبر إرسال المملكة المتحدة حاملة طائراتها "كوين إليزابيث(Queen Elizabeth) "، فيما

---

(1) Congressional Research Service, "Ukraine: Background and U.S. Policy ", congress.gov, November 1, 2017, accessed in July 27, 2022 ,on the link: https://bit.ly/3vpsKH8 .

(2) North Atlantic Treaty Organization, "Comprehensive Assistance Package for Ukraine ", nato.int, July 9, 2016, accessed in July 28, 2022 , on the link : https://bit.ly/3NKhmOm .

(3) Kalevi J. Holsti, The Dividing Discipline: Hegemony and Diversity in International Theory (Boston: Unwind Hyman, 1985), p.11.

(4) Chris Brawn, International Relations Theory: New Normative Approaches ,(New York: Simon & Schuster International Group, 1992),pp. 223-227.

(5) John A. Vasquez, The Power of Power Politics: An Empirical Evaluation of the Scientific Study of International Relations, (New Jersey: Rutgers University Press, 1983),pp. 162-170.

(6)Stephen M. Walt, "An International Relations Theory Guide to the War in Ukraine-A consideration of which theories have been vindicated and which have fallen flat ", Foreign Policy, March 8, 2022, accessed in July 20, 2022 , on the link: https://bit.ly/3qZhBve .

(7) John Grady, "Massive U.S. Army Exercise Will Focus on Black Sea, Balkans", USNI Network, February 9, 2021, accessed July 20, 2022 , on the link: https://bit.ly/3dXbz8n .

(8) Monique O'Neill, "Greece, Cyprus and the U.S. join forces for naval SOF exercise in the Mediterranean Sea," dvidshub.net, January 29, 2021, accessed in July 21, 2022 , on the link: https://bit.ly/3eCaK3S .

(9) "F-16 aircraft arrive in Greece for INIOCHOS 21 " , July 6, 2021, accessed in July 18, 2022 , on the link: https://bit.ly/3npeMk9 .

(١٠) وسام فؤاد، "التحولات في منهج الحضور العسكري الأميركي في الشرق الأوسط"، المعهد المصري للدراسات، ٦ مايو/أيار ٢٠٢١، اطله عليه في ٢٢ يوليو/تموز ٢٠٢٢ ،على الرابط: https://bit.ly/3x0sP6w

تبحث ألمانيا إرسال فرقاطة حربية إلى اليابان، ما يعني أن الاهتمام باحتواء الصين يتصاعد في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية-الأوربية[١].

مع إعادة الانتشار في الخليج العربي، إذ أمر جو بايدن بسحب بعض القوات الأميركية من منطقة الخليج، وإعادة تنظيم تركيز القوات الأميركية في مناطق أخرى، وكانت أهم القطع التي جرى سحبها ٣ بطاريات لصواريخ "باتريوت" بأطقمها من منطقة الخليج، أعيد نشرها في القوقاز، وأعلن البنتاغون أن عملية إعادة الانتشار هذه تهدف إلى المساهمة في جهود احتواء كل من روسيا والصين ، فيما أبقت على منظومات الدفاع الجوي المعروفة اختصاراً باسم "ثاد" (THAAD) لضمان الدفاع عن السعودية ضد "الصواريخ الباليستية"، كما أعلنت الإدارة الأميركية عن خططها لسحب أكثر من ثلث قواتها الموجودة في العراق، مع الإبقاء على قوات لتقديم المشورة والمساعدة لقوات الأمن العراقية[٢]، والتصعيد الألماني بإيقاف مشروع "نورد ستريم ٢" بعد أن أعطى "اولاف شولتز" المستشار الألماني الأمر بتعليق خط أنابيب الغاز احتجاجاً على الحرب الروسية على أوكرانيا وبفعل الضغط الأمريكي على المانيا، الذي عارضته منذ البداية بحزم عقوبات في ٢٠١٧، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، وهذا الموقف يؤثر على مستقبل المانيا سلباً لحجتها الماسة لمصادر الطاقة [٣].

على الرغم من العقوبات الأوربية والأمريكية بقى توصيف السلوك الروسي في مجمل حالاته بالواقعي، فهي ترى أن دفاع الدولة عن أمنها القومي ومصالحها مبرر كاف لتفاعلاتها الدولية وقراراتها الخارجية بما في ذلك قراراتها العسكرية، مع تضمين الأبعاد الثقافية والتاريخية[٤]، إذ يؤمن معظم الروس القوميين وفي وقدمتهم فلاديمير بوتين، أن روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا تتحدر من الدولة الروسية الأولى(كييف روس) والتي تأسست في القرن التاسع، وتمددت من عاصمتها كييف من البحر الأسود إلى البلطيق، وما الحرب إلا من اجل إعادة أمجاد الإمبراطورية الأولى[٥].

تبدو هذه الاستراتيجية الروسية ناجحة عسكرياً، ففي جورجيا نجحت في فصل أبخازيا وأوسيتنا في ٢٠٠٨، ثم في ضم جزيرة القرم، ودعم الانفصاليين في إقليم دونباس الأوكراني في ٢٠١٤، وتكلّلت جميعها بالنجاح والسبب يغلب على سكان هذه الأقاليم الانتماء لروسيا[٦]، ولكن تزايد التعقيد اكثر بعد إعلان استراتيجية إدارة جو بايدن عام ٢٠٢١ التي تعتمد على إعادة دور الولايات المتحدة الأمريكية العالمي[٧] وبدا التراجع في التعاون الدولي ويرتفع النزاع الدولي [٨] .

وتطرح الحرب الروسية- الأوكرانية على صعيد منهجية العلاقات الدولية، إشكالية "الأقليات" لتدخل دولة في شؤون دولة أخرى، و لممارسة الضغوط والابتزاز على السلطات القائمة في دولة ما في آلية تجعل من هذه الأقلية عنصر مساومة في العلاقات بين دول متجاورة [٩].

وقارب النزاع الروسي- الأوكرانية عام ٢٠٢٢، بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوربية من جانب وروسيا والصين من جانب أخر[١٠]، ودعم حلفائه في بيلاروسيا وكازاخستان وسوريا [١١]، والتقرب مع الدول التي تناصب الغرب العداء مثل كوريا الشمالية وايران، وتلك التقاربات الروسية الدولية والإقليمية يؤكدها جون ميرشايمر ويصفها تقاربات القوة العظمى، روسيا منحازة إلى الصين لكن هذا التقارب قلق وتتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية من أحداهما ممكن، لأن قوة الصين المتزايدة، تعد أعظم تهديد لروسيا نظراً لتقاربهما الجغرافي [١٢].

هنا، سيكون من المهم التفكير في سيناريو نظام عالمي تسيطر فيه روسيا بشكل فعال على جزء كبير من أوروبا الشرقية، وتسيطر الصين على جزء كبير من شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ، وسيتعين على الأميركيين وحلفائهم في أوروبا وآسيا أن يقرروا، مرة أخرى، ما إذا كان هذا العالم مقبولاً، لأن هذا يعني نهاية النظام العالمي الحالي وبداية حقبة من الفوضى والصراع العالميين؛ لتتكيف كل منطقة في العالم بشكل غير مستقر مع التكوين الجديد للقوة.[١٣]

---

(1) Tsuyoshi Nagasawa & Ken Moriyasu, “Biden reviews US global military presence with eye on China ”, Nikkei Asia, February 7, 2021, accessed in July 28, 2022 , on the link: https://s.nikkei.com/3qKJa7h .

(2) Sudha David-Wilp & Thomas Kleine-Brockhoff, “A New Germany: How Putin’s Aggression Is Changing Berlin”, Foreign Affairs, March 1, 2022, accessed in July 30, 2022 , on the link: https://fam.ag/3u31hLS .

(٣)المركز الأوروبي،" الأزمة الأوكرانية –نورد ستريم ٢: البدائل والانعكاسات على اقتصاد المانيا"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ، ٢٤ مارس / آذار ٢٠٢٢، ص١-٣.

(٤)هالة الحفناوي،" رواية كييف روس: صراعات الهوية في الحرب الروسية الأوكرانية"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٠٩ مارس /أذار ٢٠٢٢ ، ص٣.

(5)National Intelligence Council, “Global Trends 2025: A Transformed World,” (Cosimo Reports, 20٢١),pp. 92–98

(٦)تقية الحواس، "اجتياح أوكرانيا: المعضلات الاستراتيجية"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠٢٢،ص٢-٤.

(7) The White House, “Interim National Security Strategic Guidance, Whitehouse , March 2021, accessed in July 28, 2022 , on the link: https://bit.ly/3rxtVTY .

(8) “U.S. Diplomatic Push for Ukraine Falters in a Middle East Influenced by Russia ”,The Wall Street Journal, March 3, 2022, accessed July 29, 2022 , on the link: https://on.wsj.com/38J4MPp .

(٩)محمد رفعت الإمام، "جورجيا والأزمة الأبخازية"، مجلة السياسة الدولية، عدد١٤٧، يناير/كانون الاول ٢٠٢٢، ص١٤١.

(10) Kemal Derviş & José Antonio Ocampo, “Will Ukraine's Tragedy Spur UN Security Council Reform?,” Project-Syndicate , March 3, 2022, accessed in July 22, 2022 , on the link: https://bit.ly/3wFZxtO .

(١١)إيمان أحمد عبد الحليم، "هل تتحول الحرب الأوكرانية إلى كارثة استراتيجية لموسكو؟"، ١٠ مارس/آذار ٢٠٢٢، اطلع عليه ٢٥ في يوليو/ تموز ٢٠٢٢، على الرابط: https://bit.ly/3KIfDXP

(12) John J. Mearsheimer, “Bound To Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order,” International Security, Vol. 43, No. 4 (Spring 2019),pp. 48-49.

(13) Robert Kagan, “What we can expect after Putin’s conquest of Ukraine”, Washington Post, February 21, 2022, accessed in July 3, 2022 , on the link: https://wapo.st/3DcwEqs .

وإن حرب روسيا في أوكرانيا ستُغيّر التصورات الجيوسياسية أكبر بكثير من تغييرها للواقع الجيوسياسي، إذا كانت الأطراف الآسيوية والأوروبية لا تستطيع تحقيق التوازن في مواجهة الصين وروسيا بمفردها في المستقبل المنظور، فإنها تساعد في تعزيز الدعم السياسي المحلي للولايات المتحدة الأمريكية من أجل استمرار الالتزام العسكري في المنطقتين، عبر تعزيز دور أكبر لحلفائها وزيادة تفعيل موقفهم السياسي، يمكن لواشنطن بناء توازنات إقليمية دائمة للقوى في آسيا وأوروبا، مدعومة بالقوة العسكرية الأميركية، وهذا ربما يجبر بكين وموسكو على تبنّي نهج أكثر منطقية مع جيرانهما[١].

وفيما يخص مستقبل اوكرانيا، فإن أحد المسارات المستقبلية المطروحة لها هو التقسيم، ويقوم هذا المسار على استمرار العملية العسكرية وتصعيد الهجمات، والتفاوض حول تقسيم أوكرانيا أو تغيير نظام الحكم لـ"حكم فيدرالي"، واقتطاع مدن استراتيجية لضمها لدونباس، مثل مدينتي ماريوبول في أقصى الجنوب على بحر أزوف، ومدينة أوديسا على البحر الأسود، لأنهما -وفق القناعة الروسية- جزء من التقسيم الإداري لإقليم دونباس [٢]، والمسار الثاني هو الرجوع إلى المظلة الروسية، والثالث اعتماد وضع الحياد وهو الأضعف في المسارات المستقبلية.

المحور الثاني

دور القوانين الدولية في النزاع الدولي على أوكرانيا

مع كثرة الجدل والنقاش حول قانونية النزاع الدولي على أوكرانيا محاولة تناول الإشكاليات القانونية التي تثيرها الحرب الروسية على أوكرانيا من منظور القانون الدولي[٣]، نجد إن القوى الكبرى تعمل على التكييف القانوني للقوانين الدولية لتبرير أعمالها، فمن المعتاد أن تستشهد به الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي عندما يكون في صالحها وتتجاهله عندما ترى أنه مصدر تقيد لاستراتيجيتها. وكثيراً ما كرر الأمريكان والأوربيون بان الروس خرقوا القانون الدولي ولم وانتهكوا المعاهدات والمواثيق الدولية، ومن المفارقات أنهم ينكرون على انفسهم خرقهم وانتهاكاتهم لها[٤]، فوصفوا الحرب الروسية على أوكرانيا بأنها "أكثر الحروب غير الشرعية وقاحة"، وتعد انتهاكاً واضحاً للالتزام الأساسي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنع "استعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة"[٥].

وعلى خلاف ذلك ، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها سلسلة من التدخلات العسكرية في السنوات الأخيرة في مخالفة لميثاق الأمم المتحدة ودون دعم من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فتوجيه ضربات جوية على صربيا في ٢٤ مارس/أذار ١٩٩٩ ، وفي أعقاب حرب كوسوفو(١٩٩٨-١٩٩٩) شهدنا حربين بقيادة الولايات المتحدة في أفغانستان ٢٠٠١ والعراق ٢٠٠٣، وشكلت أفعال حلف شمال الأطلسي في ليبيا عام ٢٠١١ للإطاحة بالرئيس معمر القذافي انتهاكاً آخر من هذا القبيل للقانون الدولي، فبعد موافقة مجلس الأمن على قرار يقضي بإقامة منطقة حظر طيران واتخاذ تدابير أخرى بدعوى حماية المدنيين، استخدم حلف شمال الأطلسي القرار ذريعة للإطاحة بنظام القذافي عن طريق القصف الجوي، واعترضت روسيا والصين بشدة، بزعم أن حلف شمال الأطلسي تجاوز صلاحياته إلى حد خطير، وما تزال ليبيا وسوريا و اليمن في حالة نزاع[٦]. سابقة تستشهد بها روسيا بحماس في تبريرها لتصرفاتها في شبه جزيرة القرم، وتلك لمقارنات تحاجج روسيا ومن يحتج على سلوكها.

وإذا نظرنا إلى موقف الطرفين، الروسي والأوكراني، في مرآة الجدل المحتدم بين الاستراتيجية والقانون في العلاقات الدولية، فسنجد أن موقف الرئيس الأوكراني يستند بوضوح إلى قواعد ثابتة ومتفق عليها في القانون الدولي، ومن ثم يتسِق تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة، بينما يستند موقف الرئيس الروسي إلى منطق الاستراتيجية، وعلى النحو الاتي:

١. انتهاك روسيا لمبدأ عدم التدخل الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في(م٢-ف٧)، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول الصادر بمقتضى التوصية ٢٦٢٥ بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠ الصادر عن الجمعية العامة.
٢. انتهاك روسيا مبدأ حظر استخدام القوة العسكرية لذي نصت عليه (م٢/ف٤)[٧]، من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص" على ضرورة الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سيادة الدولة بأية طريقة تتنافى وأهداف الأمم المتحدة المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فاكتسب مبدأ تحريم القوة استخدام في العلاقات الدولية القوة القانونية، فالنص حرّم كل الأشكال القوة والذي يستوجب تقييد مبدأ الدفاع الشرعي عن النفس وفقاً لمقتضيات(م٥١) من الميثاق[٨]، وان الالتزام الوارد بنص المادة(م٢-ف٤) يمثل التزاماً عاماً "[٩].
٣. التكييف القانوني للتدخل الروسي بحجة التهديد باستخدام مفهوم "الأقلية" ذريعة وأداة للتدخل كما حصل في شبه جزيرة القرم ذات الأغلبية ناطقة بالروسية عام ٢٠١٤ وفي أبخازيا وأوسيتنا الجنوبية عام ٢٠٠٨، جاعلة من المبررات الأمنية ذريعة للتدخل (حق

---

(1) Anne-Marie Slaughter et al., U.S. Grand Strategy After Ukraine: Seven thinkers weigh in on how the war will shift U.S., Foreign Policy, March 21, 2022, accessed in July 1, 2022", on the link: https://bit.ly/3j3906j .

(٢)منى سليمان، "التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا"، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٦ فبراير/شباط ٢٠٢٢، اطلع عليه ٢٧ يوليو/تموز ٢٠٢٢، https://bit.ly/3tG3Lji.

(٣)"جدل القوة والقانون في مرآة الأزمة الأوكرانية"، صحيفة الميادين، ٠٣ مارس ٢٠٢٢.

(٤)عبد العليم محمد، "الحرب الروسية الأوكرانية بين صلح فرساي وتمدد الناتو شرقاً"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٨ فبراير ٢٠٢٢، ص٣-٤.

(5) Oona A. Hathaway, "International Law Goes to War in Ukraine", foreign affairs, July 15, 2022, pp.2-4

(٦) أندريس فوج راسموسن، "الناتو والربيع العربي"، صحيفة الشرق الأوسط، ٣ يونيو/حزيران ٢٠١١

(٧)ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥.

(٨)ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥.

(٩)ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥.

الدفاع الشرعي) بالاستناد إلى (م ٥١) من ميثاق الأمم المتحدة ، باستخدام الضربات الوقائية أو الضربات الاستباقية أو ضربة إجهاضيه تحت عنوان" حق الدفاع الشرعي عن النفس "[١]، إن فكرة الدفاع الوقائي عن النفس يعد مباحاً في القانون الدولي ولم يتم إدانة الدول عن فعلها[٢].

إلا أن الرأي الراجح هو أنه لا يجوز استخدام القوة توقياً لعدوان وشيك الوقوع أي ما يعرف بالدفاع الوقائي، واشترطت المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة[٣]، أن يكون الاعتداء مسلحاً، وما يقال أن القانون الدولي يجيز استخدام القوة في حالة الدفاع الشرعي الوقائي مردود؛ كونه أصبح غير جائز في ظل أحكام المادة الخاصة بالشروط المتعلقة بأحكام الدفاع الشرعي؛ كون الإباحة باستخدام القوة في حالة الدفاع الشرعي الوقائي من شأنه أن يفتح الباب أمام أعمال الانتقام والأعمال العدوانية تحت دعوى الدفاع الشرعي، ولعل ذلك فيه من المخاطر ما يؤثر على الاستقرار الدولي، وإن استخدام القوة في حالة الدفاع الشرعي يعد استثناءً على قاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، والاستثناء لا يجوز التوسع في تفسيره[٤]، إضافةً إلى أن الحق في الهجوم الاستباقي في مواجهة عدو محتمل استبعده الميثاق في(م٢-ف٤) والتي تحظر الاستخدام الأحادي للقوة، إلا إذا تم بتفويض من مجلس الأمن[٥].

ادن نظرية الدفاع الشرعي الوقائي باتت قديمة ومقيدة بوقوع الفعل المسلح[٦] ، تحاول بعض الدول العودة لمفاهيم القانون الدولي القديمة مثل" مفهوم حالة الضرورة"[٧]، بوصفه ظرف مسقط لمسؤولية الدولة المتدخلة، و"مفهوم المصالح الحيوية"، التي بررت بها فرنسا وبريطانيا عدوانهما على مصر عام ١٩٥٦، وهكذا يبدو نوع من الحق في الدفاع الشرعي عن المصالح العليا للبلاد بالرجوع إلى قاعدة الاستثناءات[٨].

واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الاستثناء في تبرير غزوها لأفغانستان في أكتوبر ٢٠٠١ رداً على هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي اتهمت فيها القاعدة التي كانت تأويها أفغانستان، ووصف " جورج دبليو بوش لجوء الولايات المتحدة للحرب بوصفه خيار أخير لا يحدث إلا رداً على هجوم واقع (دفاعاً عن النفس) ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستلجأ للاستباق توقياً للهجمات المتوقعة [٩]، ليجعل من مصطلحات "الدفاع الشرعي " وهي" الحرب الوقائية " الحرب الاستباقية"، الحرب الاجهاضية" مبدأ له، كما جرى استخدام(م ٥١) من فرنسا للتدخل في مالي، عندما طلبت فرنسا من السلطات في باماكو إرسال رسالة رئاسية تطلب المساعدة، وهكذا تمكنت باريس من التدخل بموجب(م ٥١) من الميثاق بموافقة مجلس الأمن[١٠] .

ومن ثم جعل الأمريكان من ضربة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مبرر في الشرق الأوسط "الحرب على الإرهاب" وكذلك تدخلها العسكري بشن ضربات في الكثير من دول العالم تحت عنوان "حق الدفاع الشرعي "، كما جعلت روسيا من أعمال الولايات المتحدة الأمريكية سابقة وذريعة لها لإعلان الحرب على أوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، تحت مفهوم "حق الدفاع الشرعي" ولتبرير هذا التدخل، استند الروس إلى (م ٥١) من ميثاق الأمم المتحدة" بعد أن اعدوا أعمال الأمريكان عدوان[١١].

وأكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن الهدف من إطلاق عملية عسكرية هو "نزع السلاح الأوكراني الذي يهدد روسيا" وضرورة وتحييدها، واحتجت بحماية المكونات ذات الأصول الروسية بانهم طلبوا مساعدتها لـــ "صد عدوان الجيش الأوكراني عليهم "، لتعترف روسيا بجمهوريتي "دانيتسك"، "ولوجانسك" وتقدم الدعم الكامل لهما تحت يافطة " حق تقرير المصير"(م١ / العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦)[١٢]، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة(٢٦٢٥/ د٢٥) في ٢٤ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٠[١٣].

أن القانون الدولي يطالب الدول بالرد على الانتهاكات، ليس بالحرب وإنما بفرض عقوبات تحرم أي دولة تخرق القانون من جني ثمار التعاون الدولي، وفي هذه الحالة فإن الحرمان أو الإقصاء لا يتضمن عقوبات اقتصادية وحدها، بل يشمل غيرها، فالحظر على روسيا شمل الجوانب عدة منها اقتصادية وسياسية ودبلوماسية وشخصيات بارزة ورياضية، إذ تم حظر الرياضيين الروس من المشاركة في الفعاليات الرياضية العالمية، وحظر الطائرات الروسية من التحليق فوق المجالين الجويين الأوروبي والأميركي، وحظر وسائل الإعلام الروسية في دول الاتحاد الأوروبي[١٤].

ولتوضيح ليس حق الدفاع الشرعي مطلقاً بدون قيود، فهو مقيد من ناحية بتعرض الدولة المعتدى عليها لعدوان مسلح، ومن ناحية ثانية مقيد بأن تتم ممارسته بشكل مؤقت، ومع ذلك "تنشأ المشكلة في الحالة التي يجري فيها تقديم التهديد المعني، من دون أن يكون وشيكاً، باعتباره تهديداً حقيقياً، على سبيل المثال في حالة وجود، القصد عدائي، أو الجنائي" و"عدم الرضا عن العمل"، ففي خطابه يوم الاثنين ٢١ فبراير ٢٠٢٢ قال الرئيس الروسي " إن أوكرانيا تريد الحصول على القنبلة الذرية، مضيفاً "الشيء الوحيد المفقود هو نظام تخصيب اليورانيوم، لكن هذا سؤال تقني، وبالنسبة إلى أوكرانيا ليست مشكلة مستعصية على الحل" وأشار إلى أن كييف "أرادت حتى تطوير

---

(1) Jean Delivanis, legitimacy defines in droit international public,(LGDJ:1971),p.25.

(2) Myra Williamson, "Terrorism, War and International Law, The Legality of the Use of Force in Afghanistan in 2001", The Ash gate International Law Series, England, (2009), pp. 102-104.

[٣]ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥.

(4) Nguyen quoc Dinh, Patrick dallier et Alain pellet. Droit international public, (L G D J. PARIS 1980), p. 854.

[٥]ماهر عبد المنعم أبو يونس، استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية، المكتبة المصرية ، مصر، ٢٠٠٤، ص ص ١٠٧-١٠٨.

(6) Mikael F. Nabati," Anticipatory Self-Defense: The Terrorism Exception", Current History,Vol.102, No. 664,(May 2003), p. 8.

[٧]بن عامر تونسي، العمل الدولي غير المشروع كأساس بمسؤولية الدولة الدولية، (سوريا: منشورات حلب، ١٩٩٥)، ص٣٢٤.

[٨]عبد القادر القادري: العنف المضاد الأحادي، مصدر سابق، ص٥٢.

(9) Andrew J. Bacevich," Requiem for the Bush Doctrine", Current History, December 2005, p. 411.

(10) "Ukraine : qu'est-ce que l'article 51 de l'ONU, invoqué par Poutine pour justifier son offensive ?" Le Figaro du, 24/02/2022, accessed in ٣٠July ,٢٠٢٢ on the link: https://bit.ly/3MBKfvS.

[١١]"بوتين: العقوبات المفروضة على روسيا تعادل إعلان حرب"، CNNعربية، ٥ مارس / آذار ٢٠٢٢ .

[١٢]العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦) .

[١٣]وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة(٢٦٢٥/ د٢٥) في ٢٤ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٠.

(14)Oona A. Hathaway, International Law Goes….Op. Cit

صواريخ يمكن أن تسقط على موسكو" ، وامتلكها مختبرات للأسلحة الجرثومية والبيولوجية وفايروس كورونا صُنع في مختبراتها"، وهو ما استخدمه ذريعة للتدخل العسكري في أوكرانيا، لاسيما بعد أن صرح الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي " أن بلاده سيكون لها كل الحق في أن تصبح قوة نووية، مستشهداً بوثيقة وقعتها الدول الكبرى عندما وافقت كييف على التخلص من الأسلحة النووية الموروثة من الاتحاد السوفيتي مقابل ضمانات أمنية"، بعد وافقت أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان على تفكيك ترساناتها النووية والتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) [١].

لكن هذا لا يمنع الحقيقة وهي إن الدول القوية أعطت لنفسها حق أو واجب التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ذريعة تقديم المساعدة الإنسانية وحماية الأقليات، بعد أن شكلت حرب كوسوفو مرحلة جديدة في السياسة الدولية، التي وصفها قادة حلف شمال الأطلسي بأنها حرب أخلاقية لأن الهدف منها هو القضاء على سياسة التطهير العرقي في كوسوفو، الحرب الأخلاقية مفهوم نسبي ينطوي على ازدواجية المعايير، فالحلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية لم يفكران بالتدخل في بلدان أخرى رغم وجود اعتبارات مماثلة، والأمثلة على ذلك عديدة ومنها إبادة الجنس البشري بأبشع الصور في رواندا وسيراليون وليبيريا وأنغولا والكونغو وفلسطين[٢].

وهنا ضروري ذكر " أن الاعتبار الأساسي ينبغي أن يكون مسؤولية "توفير الحماية" وليس "حق التدخل(Responsibility to protect, not the right to intervene) ، وتشمل مسؤولية توفير الحماية ليس التدخل، بل " المنع" للانتهاكات من الوقوع، ومسؤولية "إعادة البناء" منظومة الحماية داخلياً، ولهذا ينبغي أن يكون التدخل إجراء استثنائي يتم اللجوء إليه فقط في الانتهاكات الجسيمة التي تتسبب في وقوع أذى بالغ الخطورة (irreparable harm)[٣].

وبالتأكيد فإن التدخل الإنساني لا يؤثر بشكل كبير على السيادة عندما يقتصر على التزويد بالمواد الغذائية والطبية لمعالجة الأوضاع الإنسانية، إلا أن الأمر يختلف عندما يتعلق بتدخل قوة مسلحة لمنع بعض خروق حقوق الإنسان وتقديم الدعم اللوجستي[٤].

وصولاً إلى الجهات القضائية الموكول إليها النظر في قضايا متعلقة بأوكرانيا، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنه يريد الدفاع عن السكان الناطقين بالروسية من الإبادة الجماعية التي يرتكبها نظام كييف، وقدمت أوكرانيا، من جهتها في ٢٦ فبراير ٢٠٢٢، دعوى ضد روسيا بشأن "نزاع" حول تفسير وتطبيق وتنفيذ اتفاقية الإبادة الجماعية، واحتجت أوكرانيا أن روسيا ادعت زوراً ارتكاب أعمال إبادة جماعية ضد سكان منطقتي لوهانسك ودونيتسك، وبعدها أعلنت ونفذت "عملية عسكرية خاصة" لمنع الأعمال المزعومة والمعاقبة عليها، وطلبت محكمة العدل الدولية من روسيا تعليق هجماتها على الفور، ووقف جميع العمليات العسكرية، لأنها كانت تستند إلى هدف موسكو المعلن والمتمثل في منع أو معاقبة أوكرانيا بشأن ارتكاب إبادة جماعية [٥].

وصعد الطرف الأمريكي موقفه لدرجة وصف الرئيس الأميركي "جو بايدن" نظيره الروسي "فلاديمير بوتين" بأنه "مجرم حرب" في ١٦ مارس ٢٠٢٢، بسبب الهجوم الذي ينفذه في أوكرانيا واتهامه باستهدافه الأعيان المدنية [٦]، ووصف بـ"مجرم حرب" ينطبق على أي شخص ينتهك القواعد القانونية الخاصة بالنزاعات الدولية، المستمدة من اتفاقيات جنيف والبروتوكولات التي أضيفت لاحقاً سنة ١٩٧٧[٧]، والتي تهدف إلى حماية المدنيين والأشخاص الذين لا يشاركون في القتال، والذين لم يعودوا قادرين على القتال، بمن في ذلك المدنيون، مثل الأطباء والممرضين والجنود الجرحى وأسرى الحرب، وحضر استخدام الأسلحة الكيماوية أو العوامل البيولوجية [٨].

و في ٢٨ فبراير ٢٠٢٢، أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية كريم خان أنه يسعى للحصول على تفويض لفتح تحقيق بأسرع ما يكون[٩]، ورغم أن كلا من روسيا وأوكرانيا ليستا طرفاً في نظام روما الأساسي الذي تأسست بموجبه المحكمة الجنائية الدولية، فإن كريم خان صرح بأنه سيعجّل بالتحقيق إذا أحالت دولة عضو ملف الأزمة الأوكرانية إلى مكتبه، ولكن ومن المعلوم انه كي تتم محاكمة أحد مجرمي الحرب ينتمي لبلد ليس عضوا في المحكمة لا بد أن يكون هناك تحويل من مجلس الأمن فتصوت أما بـ"الامتناع" ، أو النقض(الفيتو)[١٠] وتجب الإشارة هنا إلى أن سريان نظام المحكمة الجنائية الدولية في مواجهة الدول التي تصبح طرفاً بعد نفاذه لا يسري في مواجهتها، إلا من اليوم الأول من الشهر الذي يعقب اليوم الستين من تاريخ إيداع تلك الدولة صك التصديق، وعليه، فإن توقيع روسيا على نظام المحكمة الجنائية الدولية بتاريخ ١٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠ لا يجعلها طرفاً فيه، وإنما يحتاج انضمامها إليه إلى إجراء المصادقة عليه، حتى تكون ملزمةً بالأحكام التي تصدرها المحكمة الجنائية الدولية، ومن ثم يمكن اعتبار سحب توقيعها في ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٦ الذي جاء عقب انسحاب كل من جنوب إفريقيا وبوروندي وغامبيا في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٦ بمثابة خطوة نحو تقليل من أهمية المحكمة الجنائية الدولية، وإضعاف فعاليتها في وضع حد للإفلات من العقاب[١١].

---

[١] "بوتين: اتفاقات مينسك لم تعد موجودة وموسكو ستكون في مرمى الأسلحة النووية الأوكرانية"، تقرير، الجزيرة مباشر، ٢٢/٠٢/٢٠٢٢ .

[٢] عبد الواحد الناصر،حرب كوسوفو، الوجه الآخر للعولمة ، سلسلة كتاب الجيب، العدد ٧،(المغرب: منشورات جريدة الزمن، ١٩٩٩)، ص ٤٧-٦١.

[٣] أمين مكي مدني، "التدخل والأمن الدوليان: حقوق الإنسان بين الإرهاب والدفاع الشرعي"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، العدد ١٠ ، (يونيو ٢٠٠٣)، ص ص ١١٣-١١٤.

[٤] محمد تاج الدين الحسيني، المجتمع الدولي وحق التدخل، سلسلة المعرفة للجميع،(المغرب: منشورات رمسيس،٢٠١٨)، ص ١٦١.

[٥] محكمة العدل الدولية تصدر حكما يقضي بأن توقف روسيا عملياتها في أوكرانيا فورا، أخبار الأمم المتحدة، ١٦ مارس ٢٠٢٢.

[6] Biden on Putin, "I think he is a war criminal", CNN, July 17, 2022, accessed in 22 July, on the link: https://cnn.it/3wlKeq0.

[٧] اتفاقيات جنيف (الأولى والثانية والثالثة والرابعة) لسنة ١٩٤٨ وبروتوكولاتها (الأول والثاني) لسنة ١٩٧٧.

[٨] "هل يُعتبر بوتين مجرم حرب؟ ومن يقرر ذلك؟" الشرق الأوسط، ١٨ مارس/آذار ٢٠٢٢.

[9] Becky Sullivan,"The ICC says it will open an investigation into alleged war crimes in Ukraine", February 28, 2022, accessed in 22 July, on the link:https://n.pr/3JqqRj7 .

[١٠] عبد الحميد صيام، "هل المحكمة الجنائية الدولية في طريقها إلى التفكك؟"،صحيفة القدس العربي، ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٦.

[١١] سامية صديقي، "تسيس المحكمة الجنائية الدولية... وانسحاب روسيا"، العربي الجديد ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٦ .

كان الدفاع عن الأفراد المنحدرين من أصول روسية واحداً من المبررات التي ساقتها موسكو لتفسير قرارها الاعتراف بمنطقتي لوجانسك ودونيتسك، وهو أمر من المرجح أن يفضي إلى تصاعد حضور الطابع الإثني والعرقي في العلاقات الدولية، وتوظيفه مدخلاً للاعتراف الدولي المنفرد باستقلال دول الأمر الواقع[١]

من المتعارف عليه إن حق تقرير المصير الأصل منه التحرر من الاستعمار والاحتلال الأجنبي، وهو ما أكدته "آنا ستيلز" أستاذة السياسة في جامعة برينستون "يُعتقد أن حق تقرير المصير لا يمتد إلى الأقليات الداخلية داخل دولة ما، بل يعتقد تقليدياً أنه ينطبق فقط على الشعب المستعمر، أو الأشخاص الخاضعين للاستعمار الخارجي، أو الشعوب الخاضعة لحكومات فصل عنصري أو الشعوب الخاضعة للاحتلال العسكري"[٢].

والسؤال القانوني هنا: هل يمكن تجريد روسيا من عضوية مجلس الأمن؟

وقوفاً عند ما صرّح به الناطق باسم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في ٢٢ يناير ٢٠٢٢، بـــ"أن الحكومة البريطانية منفتحة على طرد روسيا من مجلس الأمن الدولي، وهي من الأعضاء الدائمين فيه، إثر غزوها لأوكرانيا"[٣].

وعلى الرغم من أنه نظرياً هناك بنود أخرى في الفصـــل الثاني لميثاق الأمم المتحدة (م ٥) و(م ٦) حول عضـــوية الدول الأعضـــاء وشروطها التي تشير إلى إمكانية حرمان دولة ما من حقوقها بصفة عضو، بما فيها التصويت في الجمعية العامة؛ فإن ذلك يتطلب قراراً من مجلس الأمن، مما يحيلنا مجدداً إلى أنه يمكن لروسيا استخدام "الفيتو" في هذه الحال"[٤].

لكن هناك إمكانيات أخرى لا تعني بالضرورة تجميد عضويتها، وهي إمكانية الطلب من روسيا الامتناع عن التصويت على قرار مجلس الأمن لأنه متعلق بعدوانها، وفي هذا السياق، تنص (م٢٧) من الفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه، تكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة (ف٣)من المادة(م ٥٢)يمتنع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت"[٥].

الخاتمة

في إطار المحاور التي تناولتها الدراســة، وفي ظل تطورات ومعطيات وسـياقات الأزمة الأوكرانية ٢٠٢٢، كشــفت عن حدود وطبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به الأطراف المتنازعة لأسـباب يرجعها الروس إلى الأمريكان والأوروبيين وسـلوكهم الذي يهدد لأمن القومي واســتخدموا حق الدفاع الشــرعي وفق ميثاق الأمم المتحدة، ولا بد من تحميل أوكرانيا والولايات المتحدة والقوى الأوربية الداعمة لها المسؤولية الدولية عن انتهاكها للقوانين الدولية للأقليات الروسية، وهم من تسبب في النزاع عن طريقها التدخل في نظام الحكم الأوكراني ٢٠١٤ ومن ثم محاولة ضمها للناتو، ويرجعها الأمريكان والأوروبيين إلى الروس، كونهم في سلوكهم انتهكوا القوانين والمواثيق الدولية ولابد من محاسبتهم، كل هذا أوصلنا إلى جملة من النتائج والاستنتاجات وعلى النحو الاتي:

١. الحرب الروسية على أوكرانيا انتهاك للقواعد القانونية الدولية.
٢. الولايات المتحدة الأمريكية مسبب للحرب بدعوى أوكرانيا للانضمام إلى حلف الناتو.
٣. روسيا دولة غير راضية عن وضعها الدولي وتريد أن تكون قطب موازن للولايات المتحدة الأمريكية.
٤. العقوبات الاقتصادية على روسيا تؤثر على الطاقة والغذاء العالمي.
٥. روسيا لا تخضع لنظام روما الأساس في يمكن محاكمتها في محكمة العدل الدولية.
٦. لا يمكن طرد روســيا من مجلس الأمن كون ذلك مرتبط بالتصـــويت وهي تملك حق الفيتو وكذلك حليفة في المجلس مع الصـــين والصين لا تتخلى عنها كونها تعاني من التدخل الأمريكي في تايوان على الغرار الأوكراني.
٧. الدول الكبرى تحركها وتقيدها الاستراتيجيات لا القوانين الدولية والسوابق كثيرة تعده الولايات المتحدة الأمريكية انتهاكا روسيا، هي فعلته مع العديد من دول العالم العراق وأفغانستان وليبيا وغيرها.

إن الافتراض ثبت صـحته وهو "إن النزاع الدولي على أوكرانيا يظُهر انتهاك لسـيادة أوكرانيا من قبل روسـيا، وانتهاك لسـيادة أوكرانيا أمريكياً عن طريق التدخل في تشـكيل حكومتها وتحريك مكوناتها الديمغرافية وتقديم الدعم اللوجسـتي لها ضـد روسـيا فالاسـتراتيجية الروسـية تمنع الاقتراب الجيوبوليتكي من طوقها بالتدخل المباشـر، والاسـتراتيجية الأمريكية توظف المتغير الديمغرافي لاختراق الطوق الجيوبوليتيكي بالتدخل غير المباشر".

التوصيات

١. ألا يكون العراق طرفاً في صراع القوى الكبرى.
٢. أن تحرم الشعوب حقوق الأنسان.
٣. أن تحل النزاعات بالطرق السلمية.
٤. أن يرد مجلس الأمن بفرض العقوبات على من يهدد ويعتدي لا بتشـريع العدوان والاحتلال تحت ذريعة الدفاع الشـرعي عن النفس الذي كان من ضحاياه العراق أفغانستان وليبيا وغيرها.

قائمة المصادر

المصادر العربية

أولاً: الوثائق والمنشورات الدولية:

١. اتفاقيات جنيف (الأولى والثانية والثالثة والربعة) لسنة ١٩٤٨ وبروتوكولاتها (الأول ولثاني) لسنة ١٩٧٧.

---

[١]محمد بسيوني عبد الحليم، "تصاعد سياسات الاعتراف المنفرد بعد الدعم الروسي للمناطق الانفصالية الأوكرانية"، مركز إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، ص ص ٢-٥.

[٢]"أقاليم الانفصال كيف تحقق الاستقلال؟"، سكاي نيوز عربية، تقرير، ٠٥ أكتوبر/ تشرين الاول ٢٠١٧ .

[٣]"بريطانيا: طرد روسيا من مجلس الأمن الدولي بين الخيارات المطروحة"، بوابة الوسط، القاهرة، ١٠ مارس/أذار ٢٠٢٢.

[٤] ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥،(م ٥) و(م ٦) .

[٥] ابتسام عازم، "هل يمكن حرمان روسيا من عضوية مجلس الأمن وحق استخدام الفيتو؟"، صحيفة العربي الجديد، ٢ مارس/أذار ٢٠٢٢ .

٢. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦ .
٣. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة(٢٦٢٥/ د٢٥) في ٢٤ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٠.
٤. ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥.

ثانياً: الكتب:

١. بن عامر تونسي، العمل الدولي غير المشروع كأساس بمسؤولية الدولة الدولية، (سوريا: منشورات حلب، ١٩٩٥).
٢. عبد الواحد الناصر، حرب كوسوفو، الوجه الآخر للعولمة ، سلسلة كتاب الجيب، العدد ٧،(المغرب: منشورات جريدة الزمن، ١٩٩٩).
٣. ماهر عبد المنعم أبو يونس، استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية،(مصر: المكتبة المصرية ، ٢٠٠٤).
٤. محمد تاج الدين الحسيني، المجتمع الدولي وحق التدخل، سلسلة المعرفة للجميع،(المغرب: منشورات رمسيس،٢٠١٨)

ثانياً: البحوث والدراسات:

١. أمين مكي مدني، "التدخل والأمن الدوليان: حقوق الإنسان بين الإرهاب والدفاع الشرعي"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، العدد ١٠ ، (يونيو ٢٠٠٣).
٢. تقية الحواس، "اجتياح أوكرانيا: المعضلات الاستراتيجية"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠٢٢.
٣. عبد العليم محمد، "الحرب الروسية الأوكرانية بين صلح فرساي وتمدد الناتو شرقاً"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٨ فبراير ٢٠٢٢.
٤. محكمة العدل الدولية تصدر حكما يقضي بأن توقف روسيا عملياتها في أوكرانيا فورا، أخبار الأمم المتحدة، ١٦ مارس ٢٠٢٢.
٥. محمد بسيوني عبد الحليم، "تصاعد سياسات الاعتراف المنفرد بعد الدعم الروسي للمناطق الانفصالية الأوكرانية"، مركز إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، ٢٤ فبراير ٢٠٢٢.
٦. محمد رفعت الإمام، "جورجيا والأزمة الأبخازية"، مجلة السياسة الدولية، عدد١٤٧، يناير/كانون الاول ٢٠٢٢
٧. المركز الأوروبي،" الأزمة الأوكرانية –نورد ستريم ٢: البدائل والانعكاسات على اقتصاد المانيا"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ٢٤ مارس / أذار ٢٠٢٢.
٨. هالة الحفناوي،" رواية كييف روس: صراعات الهوية في الحرب الروسية الأوكرانية"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٠٩ مارس /أذار ٢٠٢٢ .

ثالثاً: التقارير والمقالات:

١. "أقاليم الانفصال كيف تحقق الاستقلال؟"، سكاي نيوز عربية، تقرير، ٠٥ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٧.
٢. "بريطانيا: طرد روسيا من مجلس الأمن الدولي بين الخيارات المطروحة"، بوابة الوسط، القاهرة، ١٠ مارس/أذار ٢٠٢٢.
٣. "بوتين: اتفاقات مينسك لم تعد موجودة وموسكو ستكون في مرمى الأسلحة النووية الأوكرانية"، تقرير، الجزيرة مباشر، ٢٠٢٢/٠٢/٢٢ .
٤. "بوتين: العقوبات المفروضة على روسيا تعادل إعلان حرب"، CNNعربية، ٥ مارس / آذار ٢٠٢٢ .
٥. "جدل القوة والقانون في مرآة الأزمة الأوكرانية"، صحيفة الميادين، ٠٣ مارس ٢٠٢٢.
٦. "هل يتم استبعاد روسيا من مجلس الأمن بعد تهديدات بريطانيا؟" صحيفة العربي الجديد، ١٠ مارس/أذار ٢٠٢٢.
٧. "هل يُعتبر بوتين مجرم حرب؟ ومن يقرر ذلك؟" الشرق الأوسط، ١٨ مارس/أذار ٢٠٢٢.
٨. ابتسام عازم، "هل يمكن حرمان روسيا من عضوية مجلس الأمن وحق استخدام الفيتو؟"، صحيفة العربي الجديد، ٢ مارس/أذار ٢٠٢٢ .
٩. أندريس فوج راسموسن، "الناتو والربيع العربي"، صحيفة الشرق الأوسط، ٣ يونيو/حزيران ٢٠١١ .
١٠. سامية صديقي، "تسيس المحكمة الجنائية الدولية... وانسحاب روسيا"، العربي الجديد ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٦.
١١. عبد الحميد صيام، "هل المحكمة الجنائية الدولية في طريقها إلى التفكك؟"، صحيفة القدس العربي، ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٦.

رابعاً: الأنترنيت:

١. إيمان أحمد عبد الحليم، "هل تتحول الحرب الأوكرانية إلى كارثة استراتيجية لموسكو؟"، ١٠ مارس/آذار ٢٠٢٢، اطلع عليه ٢٥ في يوليو/ تموز ٢٠٢٢، على الرابط: https://bit.ly/3KIfDXP
٢. منى سليمان، "التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا"، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٦ فبراير/شباط ٢٠٢٢، اطلع عليه ٢٧ يوليو/تموز ٢٠٢٢، https://bit.ly/3tG3Lji.
٣. وسام فؤاد، "التحولات في منهج الحضور العسكري الأميركي في الشرق الأوسط"، المعهد المصري للدراسات، ٦ مايو/أيار ٢٠٢١، اطله عليه في ٢٢ يوليو/تموز ٢٠٢٢ ،على الرابط: https://bit.ly/3x0sP6w

Foreign Sources

First: the books:

1. Kalevi J. Holsti, The Dividing Discipline: Hegemony and Diversity in International Theory (Boston: Unwind Hyman, 1985).

2. Chris Brawn, International Relations Theory: New Normative Approaches ,(New York: Simon & Schuster International Group, 1992).
3. John A. Vasquez, The Power of Power Politics: An Empirical Evaluation of the Scientific Study of International Relations, (New Jersey: Rutgers University Press, 1983).
4. National Intelligence Council, Global Trends 2025: A Transformed World, (Cosimo Reports, ٢٠٢٠).
5. Nguyen quoc Dinh, Patrick dallier et Alain pellet. Droit international public, (L G D J. PARIS 1980), p. 854.
6. Jean Delivanis, legitimacy defines in droit international public,(LGDJ:1971).

Second: Research and articles:

1. Andrew J. Bacevich," Requiem for the Bush Doctrine", Current History, December 2005.
2. John J. Mearsheimer, "Bound To Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order," International Security, Vol. 43, No. 4 (Spring 2019)
3. Mikael F. Nabati," Anticipatory Self-Defense: The Terrorism Exception", Current History,Vol.102, No. 664,(May 2003).
4. Myra Williamson, "Terrorism, War and International Law, The Legality of the Use of Force in Afghanistan in 2001", The Ash gate International Law Series, England, (2009).
5. Oona A. Hathaway, "International Law Goes to War in Ukraine", foreign affairs, July 15, 2022

Third: Internet:

1. Anne-Marie Slaughter et al., U.S. Grand Strategy After Ukraine: Seven thinkers weigh in on how the war will shift U.S., Foreign Policy, March 21, 2022, accessed in July 1, 2022", on the link: https://bit.ly/3j3906j .
2. Becky Sullivan,"The ICC says it will open an investigation into alleged war crimes in Ukraine", February 28, 2022, accessed in 22 July, on the link:https://n.pr/3JqqRj7 .
3. Biden on Putin, "I think he is a war criminal", CNN, July 17, 2022, accessed in 22 July, on the link: https://cnn.it/3wlKeq0.
4. Congressional Research Service, "Ukraine: Background and U.S. Policy ", congress.gov, November 1, 2017, accessed in July 27, 2022 ,on the link: https://bit.ly/3vpsKH8 .
5. F-16 aircraft arrive in Greece for INIOCHOS 21 " , July 6, 2021, accessed in July 18, 2022 , on the link: https://bit.ly/3npeMk9 .
6. John Grady, "Massive U.S. Army Exercise Will Focus on Black Sea, Balkans", USNI Network, February 9, 2021, accessed July 20, 2022 , on the link: https://bit.ly/3dXbz8n.
7. Kemal Derviş & José Antonio Ocampo, "Will Ukraine's Tragedy Spur UN Security Council Reform?," Project-Syndicate , March 3, 2022, accessed in July 22, 2022 , on the link: https://bit.ly/3wFZxtO .
8. Monique O'Neill, "Greece, Cyprus and the U.S. join forces for naval SOF exercise in the Mediterranean Sea," dvidshub.net, January 29, 2021, accessed in July 21, 2022 , on the link: https://bit.ly/3eCaK3S .
9. North Atlantic Treaty Organization, "Comprehensive Assistance Package for Ukraine ", nato.int, July 9, 2016, accessed in July 28, 2022 , on the link : https://bit.ly/3NKhmOm .
10. Robert Kagan, "What we can expect after Putin's conquest of Ukraine", Washington Post, February 21, 2022, accessed in July 3, 2022 , on the link: https://wapo.st/3DcwEqs .
11. Stephen M. Walt, "An International Relations Theory Guide to the War in Ukraine-A consideration of which theories have been vindicated and which have fallen flat ", Foreign Policy, March 8, 2022, accessed in July 20, 2022 , on the link: https://bit.ly/3qZhBve .
12. Sudha David-Wilp & Thomas Kleine-Brockhoff, "A New Germany: How Putin's Aggression Is Changing Berlin", Foreign Affairs, March 1, 2022, accessed in July 30, 2022 , on the link: https://fam.ag/3u31hLS .
13. The White House, "Interim National Security Strategic Guidance, Whitehouse , March 2021, accessed in July 28, 2022 , on the link: https://bit.ly/3rxtVTY .

14. Tsuyoshi Nagasawa & Ken Moriyasu, “Biden reviews US global military presence with eye on China ”, Nikkei Asia, February 7, 2021, accessed in July 28, 2022 , on the link: https://s.nikkei.com/3gKJa7h .
15. Ukraine : qu’est-ce que l’article 51 de l’ONU, invoqué par Poutine pour justifier son offensive ?” Le Figaro du, 24/02/2022, accessed in ٣٠ July ,٢٠٢٢٠ on the link: https://bit.ly/3MBKfvS.
16. U.S. Diplomatic Push for Ukraine Falters in a Middle East Influenced by Russia ”,The Wall Street Journal, March 3, 2022, accessed July 29, 2022 , on the link: https://on.wsj.com/38J4MPp.